أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004 – 2013

الأستاذ المساعد الدكتور
أسماء خضير ياس
المدرس
احمد صبحي جميل
الكلية التقنية الادارية / بغداد

المستخلص :

يعد الاحتياطي القانوني احد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي كنسبة من الودائع التي تودع لدى المصارف التجارية وذلك لغرض حماية الودائع من مخاطر السيولة فضلا عن السيطرة على جانب مهم من جوانب السيولة النقدية عن طريق التاثير في قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان .

لهذا فقد اهتم البحث بدراسة اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004 – 2013 وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي الـــ(SPSS) لغرض تقدير العلاقة الدالية بين الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل والائتمان النقدي كمتغير تابع للمدة المذكورة اعلاه .

وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى 15 % على كافة الودائع المصرفية ادى الى توسيع عمليات منح الائتمان النقدي في العراق .

مفاتيح الكلمات:

البنك المركزي، السياسة النقدية، الاحتياطي القانوني، الائتمان النقدي

Abstract:

The Impact Legal reserve on the Monetary credit volume in Iraq for the period (2004 – 2013).

The legal reserve is one of the means of monetary policy used by the central bank of Iraq as a percentage of deposits of commercial banks as a purpose of protecting the deposits from liquidity risk in an addition to control of the important aspect liquidity by increasing the capacity of banks to create money and credit granting for this the research has been studying the impact of the legal reserve on the volume of the credit in Iraq .

It has been using the statistical program (SPSS) to estimate the relationship between the legal reserve as an independent variable and the monetary credit as a dependent variable for the above mentioned period .

It has come to a set of conclutions ،the most important is :

" The central bank has reduced the percentage of legal reserve to 15% on all banking deposits led to expantion of monetary credit operation in Iraq " .

Key Words

Central Bank, Monetary Policy, Legal reserve, Monetary credit.

المبحث الاول
الاطار العام للبحث

1. اهمية البحث

يعد الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي العراقي كنسبة من الودائع التي تودع لدى المصارف العراقية احد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لغرض حماية الودائع من مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها المصارف اولاً ولغرض السيطرة على جانب مهم من جوانب السيولة النقدية عن طريق التأثير في قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان ثانياً.ومن هذا المنطلق فقد اهتم البحث بدراسة أثر الاحتياطي القانوني الالزامي على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004– 2013 كما اهتم بدراسة مفهوم وانواع الائتمان واهميته للمدة المذكورة .

2. مشكلة البحث

ان ادوات السياسة النقدية هي من اكثر الادوات كفاءة وفاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الخلل والمشكلات الاقتصادية كمشاكل التضخم والانكماش التي قد يمر بها الاقتصاد، ويعد الاحتياطي القانوني احد ادوات السياسة النقدية التي تستخدم في هذا الجانب من خلال التأثير في عرض النقود وحجم الائتمان النقدي .

في ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الاتي :

هل يمكن تقدير العلاقة الدالية بين الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل وحجم الائتمان النقدي كمتغير تابع في العراق لمدة 2004– 2013 .

3. اهداف البحث

يرمي البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

أ- التعرف على مفهوم وادوات السياسة النقدية وتأثيرها في حجم الائتمان .

ب- التعرف على مفهوم الائتمان وانواعه وعناصره واسسه .

ج- التعرف على الائتمان النقدي في العراق واهميته .

د- التعرف على اثر الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل في حجم الائتمان النقدي كمتغير تابع في العراق لمدة 2004-2013.

4. فرضية البحث

الفرضية الاساسية :

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها: ان الاحتياطي القانوني اداة فعالة للتاثير في حجم الائتمان النقدي الممنوح في المصارف العراقية .

الفرضيات الفرعية :

H_0: لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان النقدي في العراق.

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان النقدي في العراق .

5. الاساليب الاحصائية المستخدمة

لغرض تحقيق اهداف البحث تم اعتماد برنامج ال(SPSS) في التوصل الى نوع العلاقة بين المتغيرين حيث استخدمت الاساليب الآتية :

أ- معامل الارتباط (r)وذلك لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

ب- معامل التحديد $(R)^2$ والذي يستخدم لتحديد التأثيرات بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ج- اختبار t وذلك لاختيار معنوية معامل الارتباط ومعامل الانحدار .

د- اختبار F(F-test): وذلك لقياس معنوية اثر العلاقة الدالية بين المتغيرات المستخدمة في البحث فأذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الجدولية .فهذا يعني ان المتغير المستقل ذو اثر معنوي على المتغير التابع، اما اذا كان العكس فهذا يعني ان المتغير المستقل ليس ذو اثر معنوي على المتغير التابع .

ه- الانحدار البسيط وذلك لتحديد اثر المتغير المستقل في المتغير التابع ومعنوية ذلك التأثير وقد تم اعتماد تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغيرين اضافة الى استخدام المعادلات الخطية واللاخطية .

6. **حدود الدراسة الزمانية :**

اقتصرت الدراسة على المدة 2004 – 2013 وذلك لحداثة وتجانس وتوفر بيانات هذه المدة .

7. **المفاهيم المستخدمة** (تقرير البنك المركزي العراقي، 2013، 5-9)

سعر السياسة Policy Rate: وهو سعر الفائدة المعلن والذي يحدده البنك المركزي وفقاً لاهداف السياسة النقدية .

ملاءة المصرف: قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة اي خسائر قد تحدث في المستقبل.

المبحث الثاني
الجانب النظري

اولاً: السياسة النقدية، مفهومها وأدواتها

مفهوم السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية بمعناها الضيق بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود، والائتمان، كأهداف لتحقيق الاستقرار النقدي وتوفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي بما يتناسب مع امكانيات الاقتصاد الوطني (Shapiro, 1982, 601)وفي ظل هذا المفهوم عرفها (Kent) بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ اهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل" . (حداد وهذلول، 2005، 183)

اما السياسة النقدية بمفهومها الواسع فيمكن تعريفها على انها جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي، وتهدف هذه الاجراءات ليس التأثير على عرض النقود فحسب بل تشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي وماتخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقود.(البياتي وسمارة،2013، 241)

ادوات السياسة النقدية

تتولى السياسة النقدية ادارة عرض النقود ومنح الائتمان مستخدمة بذلك نوعين من الادوات نتناولها على النحو الاتي:

1. ادوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة)

تؤثر هذه الادوات على حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية واهم هذه الادوات هي كالأتي :

أ- سعر اعادة الخصم: يقوم البنك المركزي بأعادة قطع الاوراق المالية والتجارية للبنوك والتي سبق ان قامت بخصمها لديها لغرض تزويدها بالسيولة المطلوبة مقابل سعر فائدة يدعى " بسعر اعادة الخصم " تدفعه البنوك التجارية الى البنك المركزي لقاء اعادة خصم اوراقها المالية (دي كول،1987 ،178) .

وعادة تلجأ البنوك التجارية الى البنك المركزي لأعادة خصم اوراقها عندما تحتاج الى السيولة التي تستخدمها في تقديم قروضها للمتعاملين معها، ويستخدم البنك المركزي سعر اعادة الخصم للتأثير على كلفة الاموال التي تحصل عليها البنوك التجارية منه وعلى كلفة القروض المقدمة لزبائنها .ويؤثر سعر اعادة الخصم على حجم الائتمان وعرض النقود فأذا اراد البنك المركزي ان يتبع سياسة نقدية توسعية فأنه يلجأ الى تخفيض سعر اعادة الخصم فيزيد من خصم الاوراق المالية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يقلل من كلفة القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للافراد والشركات ويزيد من رغبة المتعاملين في طلب المزيد من القروض فيتوسع منح الائتمان ويزيد عرض النقودMayer and others)، (359, 1984 والعكس يحدث عندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف الى تقليص منح الائتمان وعرض النقود فأنه يلجأ الى رفع سعر اعادة الخصم .

ب- عمليات السوق المفتوحة: يمكن للبنك المركزي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها التأثير على حالة الاقتصاد وعن طريق عمليات السوق المفتوحة والتي بموجبها يدخل البنك المركزي الاسواق النقدية والمالية بصورة مباشرة كبائع أو مشتري وحسب حالة الاقتصاد وحاجته، اي في حالة الركود والانكماش الاقتصادي يدخل البنك المركزي كمشتري للاوراق المالية في السوق النقدية وهو بذلك يضخ نقوداً في الاقتصاد مقابل شرائه للاوراق المالية وبذلك يتوسع عرض النقدود، مما يرفع من احتياطيات البنوك التجارية ويزيد قدرتهاعلى منح الائتمان، فيزداد النشاط الاقتصاديHubbard)، (500, 1995 .

اما في حالة التضخم فأن البنك المركزي يقوم ببيع الاوراق المالية في السوق وبهذا يتم سحب النقود من السوق مقابل بيع الاوراق المالية فيه وبذلك يتم تقليص عرض النقودومعالجة التضخم في الاقتصاد (خلف،2006، 313).

ج- نسبة الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني ان جزءً من ودائع البنوك التجارية يظل مجمداً لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك السحب منه الا بقدر الانخفاض في ودائع زبائنها مما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على الاقراض او استثمار كل ودائعها وانما فقط حجم ودائعها ناقصاً مقدار نسبة الاحتياطي القانوني، لذلك يستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على احتياطيات البنوك التجارية وقدرتها على منح القروض وعلى سبيل المثال اذا اراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية فأنه يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تستطيع البنوك التجارية من استخدام جزء مهم من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح القروض، والعكس يحدث اذا اراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية فأنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني . وهذا يعني ان قدرة البنوك في منح الائتمان تتناقص مع زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وتتزايد قدرتها في منح الائتمان مع انخفاض هذه النسبة (الجنابي وارسلان ،2009، 267)

وقد لا تكون نسبة الاحتياطي القانوني اداة فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب الآتـية (الدليمي، 1992، 610):

- ان تخفيض هذه النسبة اوقات الكساد الاقتصادي قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان بسبب التوقعات التشاؤمية حول الارباح كما لا يشجع البنوك في التوسع في منح الائتمان بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروضها .
- ايقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لان ذلك يحدث اضطراب في عمل البنوك ويخلق حالة من عدم التأكد لديها .
- ان احتفاظ البنوك التجارية بأحتياطيات كبيرة يضعف تأثير هذه الاداة على حجم الائتمان بحيث تستطيع البنوك مواجهة كل من الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني والطلب على الائتمان .
- ان هذه الاداة تعامل البنوك كل على حد سواء بغض النظر عن حجمها ودرجة تعرضها لمخاطر السيولة، كما انها لاتفرض على مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين وشركات الاستثمار والبنوك المتخصصة .
- ان رفع نسبة الاحتياطي القانوني قد يؤثر سلباً على اسعار السندات حيث قد تلجأ البنوك الى بيع السندات لغرض ايفائها لمتطلب هذه النسبة فتنخفض اسعارها لتجنب ذالك يقترح ان تصاحب هذه السياسه القيام بشراء السندات في السوق المفتوحه .

ومن مزايا استخدام نسبة الاحتياطي القانوني انها تستخدم في الدول ذات الاسواق المالية الضعيفة وتتميز بسرعتها في احداث الاثر المطلوب في عرض النقدود وذلك لسيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل بعكس بقية الادوات التي تعتمد على سلوك البنوك التجارية .

كما تتميز هذه الاداة بشمولها للمصارف بشكل عام وانها مؤشر واضح على اتجاه السياسة النقدية نحو عرض النقود .

2. ادوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة) :(حداد وهذلول، 2005 ،190)

وهي الادوات التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لاغراض اقتصادية معينة .

فمثلاً اذا كانت رغبة الحكومة والسياسة النقدية تشجيع القطاع الزراعي فأنها تستطيع ان تدفع للمصارف لتقليل كلفة التمويل الزراعي وعادة تستخدم الادوات النوعية في الدول النامية بشكل اكبر من الدول المتقدمة وذلك لغياب فاعلية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل وتتخذ الادوات النوعية عدة اشكال نذكر منها مايأتي :

أ- استخدام البنك المركزي لوسيلة الاقناع الادبي المباشر في محاولة لدفع المصارف التجارية بأتجاه تحديد قروضها بقدر يتناسب مع حالة الاقتصاد وحاجته .

ب- استخدام اساليب رقابية بحيث يضع البنك المركزي سقوفاً معينة لعمليات المصارف التجارية بحيث لا تتجاوزها كالرقابة على الائتمان او الرقابة على العملة الاجنبية او الرقابة على استخدام المشتقات المالية .

ج- منح المصارف التجارية تسهيلات معينة بهدف توجيها بأتجاه سلوك معين كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف لحثها على الاندماج .

ومن المآخذ على ادوات السياسة النقدية النوعية انه لا يتوقع ان يكون لها تأثيرات سريعة وفعالة في معالجة التضخم الشديد الناجم عن التوسع في منح الائتمان المصرفي اذا استخدمت كأدوات وحيدة او بديلة عن وسائل السياسة النقدية الكمية .

ثانياً: الائتمان، مفهومه، عناصره، اسسه، انواعه

مفهوم الائتمان :

يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يمنحها البنك او المؤسسة المالية لشخص ما سواء اكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال (قرض) لاستخدامه لغرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (الفائدة) .

وتمنح المؤسسات المالية والمصارف تلك القروض بضمانات تمكن هذه المؤسسات من استرداد اموالها في حال توقف المقترض عند السداد بدون اية خسائر، ويسمى هذا بالتسهيلات الائتمانية النقدية

/http://3omlat1.blogspot.com

عناصر الائتمان :

هناك اربعة عناصر اساسية للائتمان وهي كالاتي :

1- علاقة مديونية: وجود الدائن (المقرض) ووجود المدين (المقترض) وتوفر الثقة بينهما.

2- وجود الدين: وهو المبلغ النقدي الذي يعطيه الدائن للمدين ويتوجب على المدين القيام بسداده .

3- الاجل الزمني للدين: ان الفارق الزمني هو العنصر الجوهري الذي يفرق بين المعاملات الآنية والمعاملات الائتمانية الآجلة .

4- المخاطرة: الفائدة هي ثمن المخاطرة على احتمال عدم قيام المدين بسداد دينه للدائن .

اسس منح الائتمان: (حداد وهذلول، 2005، 147)

يجب ان يتم منح الائتمان استناداً الى قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها بين المؤسسات المالية والمصارف ومن اهم تلك الاسس مايأتي :

1- توافر عنصر الامان لاموال البنك: ويقصد به اطمئنان البنك للشخص (معنوياً او طبيعياً) الذي يحصل على الائتمان وانه سوف يتمكن من سداد القروض الممنوحة له مع الفوائد في المواعيد المحددة .

2- الربحية: المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل ارباح صافية .

3- السيولة: لابد من توافر قدر من السيولة لدى المصرف لمواجهة طلبات السحب من دون تأخير فلابد من الموازنة بين توافر قدر مناسب من السيولة لدى البنك وبين منح الائتمان، اي لابد من تحقق التوافق بين هدفي الربحية والسيولة .

انواع الائتمان :

هناك نوعان رئيسيان من الائتمان هما الائتمان النقدي والائتمان التعهدي، وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث سيتم التركيز على النوع الاول الائتمان النقدي .

1. الائتمان النقدي: تتضمن التسهيلات الائتمانية النقدية القروض الممنوحة من قبل المصارف الى القطاعين العام والخاص وتتخذ الاشكال الآتية:-

أ- الحساب الجاري المدين (السحب على المكشوف): وبموجبه يسمح للمقترض بالسحب عليه ضمن مبلغ اعتماد معين وذلك عندما يكون رصيده في الحساب الجاري الدائن صفر وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري مديناً عند

السحب معتمداً على مبلغ الاعتماد ومن ثم يقوم بتسديده بدون ارتباطه بفترة معينة غالباً ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة حسب مبالغ هذه الارصدة وفترة بقاء الرصيد مديناً .(خلف، 2006، 240)

ب- الاوراق التجارية المخصومة: وتشمل الاوراق التجارية التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية وان خصم هذه الاوراق يعني تحويلها الى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها وبعد خصم مبلغ معين من قيمتها لقاء تسديد المصرف لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها اي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي .(السنهوري، 2013، 134)

ج- القروض والسلف: وتشمل كافة القروض الممنوحة للزبائن سواء أكانت المضمونةأم غير المضمونة وتعد القروض والسلف التي تمنحها المصارف التجارية من اكثر انواع التسهيلات عائداً وربحا وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة اكثر من غيرها، لذلك تستثمر المصارف جزءاً كبيراً من مواردها في مجال القروض والسلف .والفرق الاساس بين القرض والسلفة في ان الاول هو عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف ويحصل عليه المقترض بعد الاتفاق على مقدار القرض وموعد التسديد، الا ان السلفة تمثل التزاماً من المصرف الى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به.(الجنابي وارسلان ،2009 ،113)

د- الديون المتأخرة التسديد: وهي عبارة عن الديون المشكوك في تحصيلها بعد مرور موعد سدادها .

2. الائتمان التعهدي: وهو النوع الثاني من التسهيلات الائتمانية والذي يحتل موقعاً لا يقل اهمية عن الائتمان النقدي في عمل المصارف التجارية ويتضمن هذا النوع اصدار الاعتمادات المستندية والكفالات (خطابات الضمان) لجميع القطاعات الاقتصادية .(تقرير البنك المركزي العراقي، 2013، 6)

المبحث الثالث

الائتمان النقدي في العراق

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واتاحة فرص العمل وتأمين نظاماً فعالاً للمدفوعات .

كما يقوم بمعالجة التضخم والحفاظ على الاستقرار في السيولة من خلال عمليات السوق المفتوحة حيث يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية ثم التأثير في اسعار الفوائد القصيرة الامد من خلال بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية فأن عملية بيع هذه الاوراق تؤدي الى سحب السيولة اي تخفيض ارصدة المصارف في حساب احتياطياتها مع البنك، اما عملية شراء الاوراق فأنها تؤدي الى زيادة السيولة اي زيادة ارصدة المصارف في حساب احتياطياتها مع البنك(العبيدي والمشهداني،2003،112) اضافة الى ذلك يقوم البنك المركزي بمهمة مستشار مالي للدولة ويسعى الى توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية .

وقد قام البنك المركزي العراقي بعدة اجراءات من اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق ومنها قام بتخفيض سعر السياسة (الفائدة) Policy Rate كأداة من ادوات السياسة النقدية الى 6%(انظر جدول1) اضافة الى قرارات البنك بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف التجارية بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة الذي تقبضه او تدفعه هذه المصارفكما قام البنك المركزي بتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة اضافة الى انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهام ضمان القروض من المصارف الخاصة والتي تتراوح مبالغها بين 5000 – 250000 دولار(تقرير البنك المركزي العراقي ،2012 ،4)ولغرض توسيع نطاق الائتمان قرر البنك المركزي ان

يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة 15 % على كافة الودائع المصرفية سواء حكومية او أهلية موزعة بواقع 10% يحتفظ بها البنك المركزي و5% يحتفظ بها في خزائن المصرف وقد تم تطبيقه منذ 2010/9/1 الامر الذي ساهم في انخفاض احتياطيات المصارف العاملة في العراق والمودعة لدى البنك المركزي مما ساعد في توجيه هذه الموارد نحو عمليات منح الائتمان النقدي والتعهدي (تقرير البنك المركزي العراقي ،2013، 6) .

جدول (1)

معدل سعر الفائدة (سعر السياسة) ونسبةورصيد الاحتياطي القانوني في العراق للسنوات 2004-2013

السنة	سعر السياسة %	نسبة الاحتياطي القانوني %	رصيد الاحتياطي القانوني (مليون دينار)
2004	6	25	1604.537
2005	7	25	2965.526
2006	10.42	25	4078.106
2007	20	75	12084.441
2008	16.75	75	19993.802
2009	8.83	75	9416.761
2010	6.25	15	7155.093
2011	6	15	7814.853
2012	6	15	8624.023
2013	6	15	9626.882

المصدر: البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والبحوث/النشرة الإحصائية السنوية للسنوات 2004-2013

ويتكون الائتمان النقدي الممنوحفي المصارف التجارية من المكشوف والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلف والديون متأخرة التسديد وكما هو واضح في الجدول الاتي:

جدول (2)

الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية حسب النوع للسنوات 2004–2013

(مليون دينار)

السنة	المكشوف	اوراق تجارية مخصومة	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد	اجمالي الائتمان النقدي
2004	297.739	41.196	485.738	-	824.673
2005	923.152	69.265	725.033	-	1,717.450
2006	1,156.506	69.532	1,438.860	-	2,664.898
2007	1,336.309	65.613	2,057.098	-	3,459.020
2008	950.034	60.498	3,576.922	-	4,587.454
2009	1,302.906	78.617	4,308.539	-	5,690.062
2010	1,613.279	122.327	9,711.452	274.477	11,721.535
2011	4,401.212	193.506	15,290.053	459.305	20,344.076
2012	4,899.125	191.357	22,850.336	497.870	28,438.688
2013	3,075.061	181.923	24,700.569	1,994.459	29,952.012

المصدر: البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والبحوث / النشرة الإحصائية السنوية للسنوات 2007-2013

من الجدول (2) نلاحظ ارتفاع في اقيام الائتمان النقدي الممنوح طيلة السنوات المبحوثة(2004–2013) وقد احتل النوع الثالث من الائتمان (القروض والسلف) المرتبة الاولى من حيث حجم الائتمان طيلة السنوات المبحوثة حيث ازداد من 485.738 ترليون دينار في عام 2004 الى 24700.569ترليون دينار عام 2013، وبعده يأتي الائتمان المكشوف ثم الاوراق التجارية المخصومة ثم الديون المتأخرة التسديد التي بدأ ظهورها منذ عام 2010 . وهذا يدل على توسع في منح الائتمان بشكل قروض وسلف في العراق طبقاً لسياسة البنك المركزي في توسيع منح القروض والسلف، اما السبب لوجود ديون متأخرة التسديد فيعود الى ضعف الوضع الامني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا مما دفع المصارف الى منح ائتمانات قليلة جداً والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي التي اعتمدت في تقديم المزيد من الائتمانات الآمنة منها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان (الائتمان التعهدي). (تقرير البنك المركزي العراقي، 2012، 31)

جدول (3)

الاهمية النسبية لأنواع الائتمان النقدي في العراق للسنوات 2004 – 2013

السنة	المكشوف %	اوراق تجارية مخصومة %	القروض والسلف %	ديون متأخرة التسديد %	المجموع
2004	36	5	59	–	100
2005	53.75	4.03	42.22	–	100
2006	43.40	2.60	54	–	100
2007	38.63	1.90	59.47	–	100
2008	20.71	1.32	77.97	–	100
2009	23	2	75	–	100
2010	13.70	1	83	2.30	100
2011	21.60	1	75.15	2.25	100
2012	17.23	0.68	80.34	1.75	100
2013	10.27	0.61	82.46	6.66	100

- احتسبت النسب من قبل الباحثين

اما من حيث الاهمية النسبية لانواع الائتمان النقدي الى اجمالي رصيد الائتمان فيوضح الجدول (3) ان نسبة القروض والسلف تحتل المرتبة الاولى في الاهمية النسبية الى اجمالي الائتمان حيث بلغت 59%عام 2004 ثم ارتفعت الى 78 عام 2008 ثم اصبحت 82.46%عام 2013 بينما يحتل الائتمان المكشوف المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية حيث بلغت نسبته 36%عام 2004 الا انه بدأ ينخفض تدريجياً منذ عام 2008 حيث اصبح 10.27%عام 2013 . في حين تحتل الاوراق التجارية المخصومة المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية ويليها الديون المتأخرة التسديد حيث تكون في المرتبة الاخيرة من حيث اهميتها الى اجمالي الائتمان النقدي حتى انها لم تكن هناك اية ديون متأخرة خلال الاعوام 2004 – 2009 لكنها ظهرت في عام 2010 للاسباب التي ذكرت سابقاً .

جدول (4)

الائتمان النقدي الممنوح موزعاً حسب القطاعات واهميته النسبية للسنوات 2004 - 2013

(مليون دينار)

الائتمان النقدي / السنة	اجمالي الائتمان النقدي	الحكومة المركزية	الاهمية النسبية %	المؤسسات العامة	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %
2004	824,673	14,070	1,70	190,336	23,08	620,267	75,21
2005	1,717,450	135,754	7,90	631,409	36,76	950,287	55,33
2006	2,664,898	24,445	0,9	759,439	28,49	1,881,014	70,58
2007	3,459,020	16,595	0,479	1,054,992	30,49	2,387,433	69,02
2008	4,587,454	33,771	0,736	575,382	12,54	3,978,301	86,72
2009	5,690,062	399,389	7,019	644,506	11,32	4,646,167	81,65
2010	11,721,535	2,308,382	19,69	886,022	7,55	8,527,131	72,74
2011	20,344,076	7,349,951	36,12	1,637,817	8,05	11,356,308	55,82
2012	28,438,688	7,668,063	26,96	6,120,523	21,52	14,650,102	51,51
2013	29,952,012	6,377,684	21,29	6,626,795	22,12	16,947,533	56,58

المصدر: البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والبحوث/النشرة الإحصائية السنوية للسنوات 2004-2013

- احتسبت الاهمية النسبية من قبل الباحثين

من الجدول (4) يتضح ان اجمالي رصيد الائتمان النقدي في نهاية عام 2013 قد بلغ (29,952.012) ترليون دينار مقارنة بـــ(824.673) ترليون دينارفي عام 2004 و (11,721.535) ترليون دينار عام 2010 ويلاحظ ان اجمالي الائتمان النقدي اخذ بالزيادة طيلة سنوات البحث وهذا يتماشى مع قرارات البنك المركزي في توسيع نطاق الائتمان الممنوح، وقد بلغ رصيد الائتمان النقدي للحكومة المركزية (6,377.684) ترليون دينار في عام 2013 وبنسبة 21.29% الى اجمالي رصيد الائتمان بينما شكل الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات العامة (6,626.795) ترليون دينارفي عام 2013 وبنسبة 22.12% الى اجمالي رصيد الائتمان اما رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغ (16,947.533) ترليون دينار وبنسبة 56.58% الى اجمالي رصيد الائتمان في عام 2013 وهو يشكل اكبر نسبة أئتمان الى اجمالي رصيد الائتمان النقدي مقارنة بالقطاع الحكومي . وعلى الرغم من السياسة التوسعية للبنك المركزي في منح الائتمان هناك تردد من قبل البنوك في منح الائتمان يعود سببه الى ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk والى ضعف او صعوبة تقديم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان Collaterals وهو امر ناجم عن تغير التوقعات التضخمية او ما يسمى بمخاطر السوق، اضافة الى ذلك ان اغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها الطابع قصير الاجل .(تقرير البنك المركزي العراقي، 2012، 28)

المبحث الرابع
الجانب العملي

(تقدير العلاقة بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013)

يمكن اختبار العلاقة بين المتغيرين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان النقدي في العراق للمدة2004- 2013 وباستخدام البرنامج الاحصائي الـــSPSS كالاتي:

اولاً: استخدام النموذج الخطي (المعادلة الخطية)

تعني المعادلة الخطية بان المتغير التابع الذي هو حجم الائتمان النقدي (Y_i) هو دالة خطية في المتغير المستقل الذي هو الاحتياطي القانوني (X_i) وباستخدام ارقام الجدول(1) يكن تقدير معادلة الانحدار

$$Y_i = a + b_i x_i + e_i$$

حيث ان :

Y_i: يمثل المتغير التابع الذي يتأثر ولا يؤثر وهو حجم الائتمان النقدي

a: يمثل المقدار الثابت

b_i: تمثل معلمة x_i وتعبر عن العلاقة المعنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل

e_i تمثل الخطأ العشوائي اي المتغيرات التي لم يتم التطرق لها .

فيما يأتي نتائج التقدير لمعادلة الانحدار الخطي بحيث يكون حجم الائتمان النقدي دالة للاحتياطي القانوني للمدة 2004-2013 في العراق.

Linear
Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
10219.349	.174	.266	.516

The independent variable is الاحتياطي القانوني

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.127	2.897	302515704.601	1	302515704.601	Regression
		104435092.194	8	835480737.554	Residual
			9	1137996442.156	Total

The independent variable is الاحتياطي القانوني

Coefficients

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
.127	-1.702	-.516	124.942	-212.648	الاحتياطي القانوني
.010	3.359		5538.491	18605.207	(Constant)

1. من الجدول Model Summary كانت قيمة معامل الارتباط r= 0.516 اي51.6 % وهذا يعني ان العلاقة موجبة وقوية بين المتغيرين بينما كان معامل التحديد R^2 = 0.266 وهذا يعني ان 26.6%من التغيرات في حجم الائتمان النقدي تعود الى التغير في المتغير المستقل وهو الاحتياطي القانوني اي ان التغير في الاحتياطي القانوني يفسر نسبة قليلة من تغير الائتمان النقدي اما النسبة الباقية 73.4% فتعود الى متغيرات اخرى لم يتم التطرق لها في هذا البحث .
2. من الجدول ANOVA بلغ مستوى الدلالة 0.127(sig) وهو اكبر من (0.05) وهذا يعني لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين حجم الائتمان النقدي والاحتياطي القانوني وان المتغير المستقل لايفسر سوى نسبة قليلة من تباين المتغير التابع وعند مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية يظهر ان قيمة F المحسوبة كانت 2.897 وهي اصغر من قيمة F الجدولية البالغة 5.32 عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات حرية (1,8) وعليه سوف تقبل الفرضية H0=0 والقائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المتغير التابع (حجم الائتمان النقدي) تعود للمتغير المستقل(الاحتياطي القانوني) ومما يؤكد القرار ان مستوى الدلالة كان اكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد وقد يعني هذا ان المتغير المستقل يفسر نسبة قليلة من تباين المتغير التابع .
3. من جدول المعاملات Coefficients نكتب معادلة خط الانحدار كالاتي:

$$Y = 18605.2 - 212.64\ X$$

تمثل هذه المعادلة اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي بواسطة المعامل b وقيمته (212.64 -) ويعني هذا ان زيادة مقدارها وحدة واحدة في المتغير المستقل X تؤدي الى انخفاض مقداره 212.6%في المتغير التابع Y وعند مقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية نلاحظ ان قيمة t المحسوبةبلغت (1.702) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.859) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (8) وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .اي ان هناك علاقه سالبه (عكسية) بين المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي) .

ثانياً: استخدام النموذج اللاخطي (المعادلة اللاخطية)

في بعض الحالات التي لم يتم التوصل فيها الى نتائج معنوية مقبولة في استخدام النموذج الخطي تكون افضل طريقة لتمثيل البيانات المتوفرة هو استخدام المعادلات اللاخطية ومثال ذلك معادلة الدرجة الثانية والتي تكون صيغتها كالاتي:

$$Y_i = a + b_1 x_i + b_2 X i^2 + e_i$$

وعند تطبيق هذه المعادلة على العلاقة بين حجم الائتمان النقدي والاحتياطي القانوني في هذا البحث اظهرت نتائج التقدير باستخدام برنامج الـــ SPSS الاحصائي البيانات الآتية:

Quadratic
Summary Model

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
5546.640	.757	.811	.900

The independent variable is الاحتياطي القانوني.

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.003	14.995	461319986.819	2	922639973.639	Regression
		30765209.788	7	215356468.517	Residual
			9	1137996442.156	Total

The independent variable is الاحتياطي القانوني

Coefficients

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
.002	-4.758	-8.538	740.091	-3521.396	الاحتياطي القانوني
.003	4.490	8.056	7.970	35.783	الاحتياطي القانوني** 2
.001	5.977		11277.717	67406.034	(Constant)

1. من الجدول Model Summary يتضح ان قيمة معامل الارتباط r = 0.900 ونلاحظ ان قيمته قد ارتفعت عما كانت عليه في النموذج الخطي السابق ذكره وهذا يدل على ان العلاقة قوية بين المتغيرين قيد البحث . اما R^2= 0.811 فقد ارتفعت قيمته هو الآخر عما كانت عليه في النموذج الخطي، وانه يفسر بأن 81.1% من الزيادة في حجم الائتمان النقدي تعود الى الانخفاض في الاحتياطي القانوني الالزامي اما النسبة المتبقية والبالغة 18.9% فتعود الى متغيرات اخرى لم يتم التطرق لها في هذا البحث .
2. من الجدول ANOVA (تحليل التباين) بلغ مستوى الدلالة(0.03) وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي) وقد بلغت قيمة F المحسوبة (14.995) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.74) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2 ،7)وعليه سوف نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية او تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك علاقة معنوية او تأثير معنوي للمتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) على المتغير التابع (حجم الائتمان النقدي) .
3. من جدول حجم المعاملات Coefficients نكتب معادلة خط الانحدار كالتالي :

$$Y= 67406.034 - 3521.396\ X + 35.783X^2$$

نلاحظ ان b سالبة القيمة ويدل هذا على وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان النقدي حيث ان زيادة بمقدار وحدة واحدة في الاحتياطي القانوني تؤدي الى انخفاض مقداره 3521.396%في حجم الائتمان النقدي . وقد بلغت قيمة t المحسوبة (4.758) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.894) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (7) وعليه ترفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات تأثير معنوي للمتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) على المتغير التابع (حجم الائتمان النقدي) ومما يؤكد هذا القرار ان مستوى الدلالة قد بلغ (0.02) وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) .

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1. ان انخفاض احتياطيات المصارف العاملة في العراق لدى البنك المركزي ساعد على توجيه الاموال نحو عمليات الائتمان المصرفي وكان ذلك بسبب قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى 15% على كافة الودائع .
2. تبين من الجدول (2) ارتفاع اقيام الائتمان النقدي في العراق طيلة السنوات (2004 –2013) وقد ازداد حجم القروض والسلف من 485.738 ترليون دينار عام 2004 الى 24700.569 ترليون دينار عام 2013 مما يدل على توسيع منح الائتمان طبقاً لسياسة البنك المركزي في منح القروض والسلف .
3. يتضح من الجدول (4) ان اجمالي رصيد الائتمان النقدي اخذ بالزيادة طيلة سنوات البحث وهذا يتماشى مع قرارات البنك المركزي في توسيع نطاق الائتمان الممنوح، وقد بلغ ائتمان الحكومة المركزية 6377.684 ترليون دينار في عام 2013 وبنسبة 21.29% الى اجمالي رصيد الائتمان الممنوح بينما شكل ائتمان القطاع العام نسبة22.12% الى اجمالي رصيد الائتمان اما رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغ 16947.533 ترليون دينار وبنسبة 56.58% الى اجمالي الائتمان الممنوح في العام ذاته وهو يشكل اكبر نسبة ائتمان مقارنة بالقطاع الحكومي .
4. على الرغم من ان السياسة التوسعية للبنك المركزي في منح الائتمان الا ان ظهور ديون متاخرة التسديد منذ عام 2010 يعود الى سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد منها تدهور الوضع الامني وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهجرة الكثير منهم مما دفع بالعديد من المصارف الى منح ائتمانات قليلة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة .
5. من خلال استخدام النموذج اللاخطي (المعادلة اللاخطية) لتمثيل بيانات البحث وعند تقدير العلاقة الدالية بين حجم الائتمان النقدي والاحتياطي القانوني للسنوات 2004– 2013 اظهرت نتائج التقدير الاحصائي بان علاقة الارتباط قوية وعالية بين المتغيرين حيث كان معامل الارتباط ذو قيمة r = 0.90 وان قيمة R^2 =0.811 وهذا يعني ان 81% من الزيادة في حجم الائتمان النقدي تعود الى الانخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني.
6. نستنتج من خلال تحليل قيم الاختبارين (t ,f) اثبات صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط ذات دلاله احصائية بين المتغيرين (الاحتياطي القانوني) و(حجم الائتمان النقدي) في العراق للمدة 2004–2013 .

ثانياً: التوصيات

1. التأكيد على الدور الذي تقوم به المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية اللازمة للانشطة الاقتصادية المختلفة وباسعار مناسبة استنادا الى سياسة البنك المركزي العراقي الهادفه الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض سعر الفائدة (كلفة الاموال).
2. ضرورة استمرار العمل بنسبة الاحتياطي القانوني البالغة 15% على كافة الودائع (حكومية او ودائع القطاع الخاص) تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي وتحفيزاً للمصارف للتوجه نحو السوق وحسب الوضع الاقتصادي .

3. بصدد الديون المتأخرة التسديد منذ عام 2010، لابد من قيام المصارف ذات العلاقة بمتابعة المقترضين من خلال الضمانات الخاصة في استعادة الديون المتأخرة، ووضع ضوابط لاتسمح بالتخلف والتهرب عن التسديد.
4. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بأتخاذ مزيداً من الاجراءات والتدابير الهادفة الى تنظيم عمل المصارف ورفع مستوى ادائها وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة ومتانة الجهاز المصرفي ومن ضمن هذه الاجراءات زيادة رؤوس اموال المصارف التجارية لغرض دعم تقديم التسهيلات الائتمانية .
5. الزام مجالس ادارة المصارف كافة بوضع ضوابط لمنح الائتمان النقدي والتعهدي وكذلك تحديد الحدود الدنيا للتأمينات التي يستوفيها المصرف عند منح الائتمان بما فيها الصلاحيات الاستثنائية لضمان الافراد الطبيعيين والمعنويين وتعتمد هذه الضوابط في الرقابة من قبل البنك المركزي .

قائمة المراجع

اولاً: الكتب العربية

1. البياتي، طاهر فاضل وسماره، ميرال روحي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر – الطبعة الاولى، الاردن 2013 .
2. الجنابي، هيل عجمي جميل وارسلان، رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف– النظرية النقدية، دار وائل للنشر– الطبعة الاولى ،الاردن 2009 .
3. حداد، اكرم وهذلول، مشهور، النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن 2005 .
4. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الاولى، الاردن 2006.
5. دي كول، م.أ.ج / الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1987 .
6. السنهوري، محمد مصطفى، / ادارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية 2013 .
7. العبيدي، رائد عبد الخالق، عبدالله و المشهداني، خالد احمد فرحان، النقود والمصارف، دار الايام، الاردن، 2013 .
8. الدليمي، عوض فاضل / النقود والبنوك، جامعة الموصل1992 .

ثانياً: الكتب الاجنبية

1. Hubbard ,R.Glenn ,Money the Financial system and the Economy (U.S.A addision- uesley Inc 1995 . ،publishing company
Money Banking and the Economy .(New York . w.w Norton ،Thomas and others ،2.Mayer 1984 . ،and Company
Harcourt Brace Jovanovich Inc ،Fifth Edition ،Macro economic Analysis ،Edward ،3.Shapiro . 1982 .

ثالثاً: النشرات الاحصائية والتقارير الاقتصادية

1. البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات البحث .
2. البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية / التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 .
3. البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013 .

رابعاً: المواقع الالكترونية

http://3omlat1.blogspot.com/